المصطلح العربي بين التأصيل والتحديث

د. سالم سعدون

مقدمة

يعد طرح إشكالية المصطلح في اللغة العربية بين التأصيل والتحديث رؤية جديدة للمناقشة يُناقش فيها المصطلح العربي ويُؤصل له من خلال البحث والتنقيب عنه في الموروث الفكري الثقافي العربي والغربي وفي الرؤى الحداثية التي تداخلت فيها شتى المجالات بعدّة معايير سواء كانت معرفية أوفلسفية بما تحمل من تحولات على مرّ العصور.وانطلاقا من تشابك العلائق المصطلحية التي كثيرا ما تتقاطع لكنها في الوقت ذاته تتعارض لاختلاف بيئاتها التي يصدر عنها المصطلح تأتي هذه الورقة البحثية لإضاءة بعض الجوانب المتعلقة بالمصطلح سواء ما له علاقة بالتأصيل أوالتطور أوترجمته.كما تهدف إلى الإجابة عن بعض التساؤلات التي تثري البحث في اشكالية المصطلح في مختلف المجالات.

كما تعالج هذه الورقة البحثية إشكاليات المصطلح العربي في تاريخيته وتطوره وفي عناصره التي تحققها لاسيما أثناء التواصل الحضاري والمعرفي بين الثقافات والتطورات العلمية في كل من الفكر الفلسفي العربي والغربي وعناصر التمثيل له في الرؤى الحداثية وتطوره. وتنظر أيضاً في واقع المصطلح العربي في حالتيه النظرية والتطبيقية في المنظورات الفكرية وسبل منهجيتها أثناء الاستعمال والتداول.

كما نتناول مشكلة الغموض وارتباط المصطلح بإشكالية التعريب والترجمة بالنظر إلى إشكاليات الدرس الأكاديمي وقضية التمكن من اللغات الأجنبية،ونتناول أيضا تعدديته من خلال تقص تاريخي لتطور استخدامه في المجالات الدراسية المختلفة القديمة والمترجمة معا لأن المصطلح خاضع للتطور والتغيير وفق شروط معرفية ومنهجية.

وتسعى هذه الورقة إلي مراجعة مسلمات القدامى والحداثيين في استعمال المصطلح الذي يحمل مفارقات بين دارس وآخر كونه مرتبط بالعصر الذي ظهر فيه والذي يعطي له شكلا ومعنى محددين والخاضع لقوانين وتقاليد تناسب مجالات الاستعمال استنادا إلى مسار بحثي مؤسس يراعي التلقي والتأويل،كما تتمثل هذه المراجعة في تقريب الفهم الصحيح للمصطلح التراثي أوالمترجم على السواء وهي في ذاتها مجموعة النتائج التي تتوصل إليها هذه الورقة.

١ ـ مفهوم المصطلح:

تعود كلمة "المصطلح" في اللغة إلى الأصل"صلح" التي تحمل بين طياتها معنى ضد الفساد، فإذا نظرنا في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم،والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف نرى أن العديد من الألفاظ المشتقة من هذا الأصل قد شاعت في القرآن الكريم والحديث النبوي،أما مشتقات الفعل "اصطلح"فلم ترد في القرآن الكريم ولكنها وردت في عدد من الأحاديث النبوية١، ومن مثل الأحاديث «فلما اصطلحنا نحن وأهل مكة» و«هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو».

وقد أوردت المعاجم اللغوية القديمة الألفاظ المشتقة من هذا الأصل،دون أن تحدد معنى للفعل "اصطلح"، يقول صاحب الصحاح« وقد اصطلحنا وتصالحنا وأصلحنا.»٢، وقد يعد معجم تاج العروس للزبيدي أول معجم لغوي تناول لفظ "اصطلح" معرفا إياه بقوله«والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص.»٣

أما من الناحية الاصطلاحية «فالمصطلح لفظ موضوعي تواضع عليه المختصون بقصد أدائه معنا معينا بدقة ووضوح شديدين بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أوالسامع لسياق النص العلمي.»٤

ويعود اهتمام العلماء العرب بالمصطلح إلى بداية عصر النهضة، حيث غدا شغلهم الشاغل إما على المستوى

الفردي أوعلى الصعيد المؤسساتي، لأن المصطلح هوالذي يتحكم في نشأة العلم حيث يرتبط به ارتباطا وثيقا من ناحية أهدافه وخصائص ميدانه ومنهجه، كما أن الجهاز المصطلحي في كل علم هوبمثابة لغته فلذلك لا يختلف اثنان في أن كل مصطلح في أي علم من العلوم هوالركن الذي يرتكز عليه البناء المعرفي فيكون للمصطلح القيمة الجوهرية داخل أي نظرية.

ويلح علي القاسمي على سمة الاتفاق في المصطلح حيث يقول« فالاصطلاح تواضع واتفاق وليس إلهاما ولا تنزيلا. »٥ أي أن من شروط وضع المصطلح أنه لابد من تواضع جماعة عليه، والاتفاق حول مفهومه لكي لا نقع في مشكلة التعدد،لذلك يُفضل المصطلح المتألف من لفظ واحد بدل المركب، لأن الغاية من استعمال المصطلحات هوتحقيق التواصل وتيسيره.

كما نجد محمد رشاد الحمزاوي يفرد مساحة ضمن كتابه" المعجمية" للحديث عن المصطلح فيقول الذي «يهمنا منه مفهومه في المستوى اللساني وبالأحرى في مستوى العلوم الطبيعية والتجريبية والرياضيات وما إليها،ويمكن تعريفه بمقابله وهو" الكلمة" التي تعتبر موضوع المعجمية من حيث منزلتها في المعجم العام والعلامة اللسانية، فبقدر مل تعتمد الكلمة على دال ومدلولا لصلة بينهما اعتباطية، يرتكز المصطلح خلافا للكلمة العامة على مدلول" معنى" ودال" شكل" الصلة بينهما مبررة، باعتبار أنه ينشأ من اصطلاح أومصالحة بين متخصصين فأكثر، وينطلق من اختيار مدلول قبل داله، بالاعتماد على وظيفة الشيء وطبيعته للتعبير عن ماهيته بمصطلح متفق عليه لا يترك مجالا للترادف وإلا فسدت فيه دقة العلم وصحته.»٦ وهنا نجد الحمزاوي يركز على المفهوم لأنه بصدد دراسة العلوم الدقيقة، التي لا تحتاج إلى تعدد المفاهيم، وإنما هي علوم قائمة على الدقة فبالتالي ركز على المفهوم بالدرجة الأولى، فنجده بذلك يتفق مع القاسمي حول موضوع الاصطلاح والاتفاق بين المختصين .

وفي اللغات الأوربية يطلق على المصطلح كلمات تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء وهي الكلمات"term"في الإنجليزية والهولندية والدانماركية والنرويجية والسويدية،و"tirminus أو"term" في الألمانية،و"terme"في الفرنسية،و"termine" في الإيطالية، و"tirmino" في الإسبانية،وtermo" في البرتغالية، و"termin" في الروسية والبلغارية والرومانية والسلوفينية والتشيكية والبولوندية،وفي الفلندية.٧

وقد استخدمت لفظة"tirminus" في اللاتينية بمعنى " النقطة الأخيرة"، وبمعنى " نهاية خط النقل"، كما يشير معنى اللفظة "term" إلى مدة محددة وبعدها استخدمت للدلالة على اللفظة أوالعبارة التي تحمل معنى أومفهوما، ومن هنا جاء تعريفهم للمصطلح بأنه« الكلمة الاصطلاحية أوالعبارة الاصطلاحية:مفهوم مفرد أوعبارة مركبة استقر معناها أوبالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، وهوتعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة واضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحدد وضوحه الضروري.»٨ وهوالمفهوم الذي أجمله محمد فهمي حجازي ضمن كتابه" الأسس اللغوية لعلم المصطلح"، فالجانب المهم في المصطلح أنه يتسم بالوضوح إلى جانب تخصصه بنظام خاص ومحدد وهوأمر لا يختلف عما جاء به العرب والغرب في تعريفهم للمصطلح ضمن تصوراتهم للمصطلح.

٢ـ علم المصطلح:

على الرغم من أهمية المصطلحات فإن العناية بها لم تتخذ صورة العلم الذي له أسسه وقواعده ونظمه التي يحتكم إليها إلا في وقت متأخر، حيث نشأ ما يمكن تسميته بعلم المصطلح أونظرية المصطلح على يد النمساوي "Eugen Wüster٩"،وعلم المصطلح حسب تعريف المنظمة العالمية للتقييس(iso): «دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية.»١٠ حيث يهدف هذا العلم إلى إرساء مبادئ تحكم وضع المصطلحات الجديدة وتوحيدها وتوثيقها ونشرها في معاجم متخصصة.

ولا يختلف كثيرا هذا المفهوم عما ذهب إليه المهتمون العرب بعلم المصطلح،فنجد علي القاسمي يرى أن علم المصطلح« يسعى إلى تخصيص واحد للمفهوم الواحد في الحقل العلمي الواحد، بحيث لا يعبر المصطلح الواحد من أكثر من مفهوم واحد،ولا يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد،وهذا يتطلب التخلص من الاشتراك اللفظي والترادف في المصطلحات.»١١، أي أن الدور الريادي لعلم المصطلح هنا أنه

يسعى جاهدا إلى تحديد المصطلحات وذلك بما يجعلها تتخصص ومن ثم تعبر عن مفهوم واحد،والمفهوم بدوره يجب أن يُخصص له مصطلح واحد.

أما المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر يرى أن « علم المصطلح بمفهومه الحديث علم معقد تشترك فيه جملة من العلوم مثل علم اللغة والمنطق وعلم الوجود وعلم المعلوماتية وحقول التخصص العلمي السوسيولوجي الأدبي والفني كل على حدا أحيانا وبالاشتراك فيما بينها أحيانا أخرى، وكل ذلك الاشتراك يخدم تنظيم العلاقة بين المفاهيم العلمية وبين المصطلحات اللغوية التي تعبر عنها.»١٢

بينما رشاد الحمزاوي يرى أن المصطلحية أوعلم المصطلح" terminologie " هو«علم يعني بالمصطلح وضعا وتصنيفا وترتيبا في مستوى كل العلوم الإنسانية والتجريبية والرياضية... إلخ، التي لا يستقيم حالها إلا إذا كانت مركزة على رؤى ومفاهيم تؤديها مصطلحات لها قضاياها وإشكالاتها ومميزاتها، مع ما لها من ارتباطات وتداخلات وكثيرا ما تجمع المصطلحية العلمية في معاجم وقائمات مخصصات ألفاظ لها خصائصها وتقنياتها، وتعني المصطلحية (علم المصطلح) على وجه الخصوص بثلاث قضايا:

أ. طرق وضع المصطلح حسب وسائل تكاد تكون ثابتة باعتماد إحياء التراث وتوظيفه لأداء مفاهيم جديدة والاشتقاق والنحت والتعريب كما هوالشأن في العربية.

ب . مناهج الترجمة المتعددة لنقل المصطلح من لغة إلى أخرى لاسيما إلى العربية .

ج . منهجيات توحيده وبالأحرى تقييمه، سواء أكان موضوعا مبتكرا أومترجما درءا للترادف والاشتراك اللفظي المفرط.»١٣

ويضيف الحمزاوي بأنه يَعني بالمصطلحية صنفين من المتخصصين هما: جامعها وممنهجها وموثقها ومصنّفها ويعرف " بالاصطلاحي"، ومتصوّرها ومنظّرها وواضعها ومقنّنها ويعرف "بالمصطلحي". وللمصطلحية- رغم أنها حديثة الالتفات إليها- تقاليد عريقة وثرية في اللغة العربية التراثية والمعاصرة، تشهد بها المؤلفات النظرية والتطبيقية المخصصة لها قديما وحديثا، وهي تستحق العناية بها في المعجمية حرصا على الإسهام في تنزيلها منزلتها من المصطلحية الحضارية الدولية.

كما يقوم علم المصطلح بوضع نظرية منهجية لدراسة مجموعات المصطلحات وتطورها وجمع ومعالجة المعطيات المصطلحية، لكن يبقى العائق أمام هذا العلم هوالانتقال من الجانب التنظيري إلى الجانب التطبيقي الذي يكتنفه الكثير من المشكلات التي تحول دون استقرار كثير من المصطلحات.

ونتيجة لأهمية المصطلح والعمل المصطلحي وإحساس العالم والباحث بالحاجة إلى تنظيم النشاط المصطلحي وتنسيقه، فقد تأسس عام ١٩٧١، مركز المعلومات الدولي للمصطلحية، (الإنفوتيرم -Infoterm)، بناءا على اتفاق بين اليونيسكووالمعهد النمساوي للمواصفات. وتحت رعاية الإنفوتيرم يتم تنفيذ فكرة الشبكة العالمية للمصطلحات التي تهدف إلى تكوين إطار تنظيمي للتعاون والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في حقل المصطلحية وتحتضن أية تجمعات سواء أكانت قومية أم إقليمية أم مختصة بحقل موضوعي.

وسعى المركز إلى إرساء أسس النظرية العامة لعلم المصطلحات التي تهدف للعناية بما يلي:

١. المفاهيم من حيث طبيعتها وخصائصها وأنظمتها والعلاقات فيما بينها.
٢. تسمية ووصف المفاهيم تعريفا وشرحا.
٣. مكونات المصطلحات وتراكيبها واختصاراتها .
٤. العلامات اللغوية للمصطلحات من حيث التخصص.١٤

ومن المهام التي يقوم بها المركز هي كل ما يتصل بالتوثيق والمعلومات في مجال المصطلحات وذلك بجمع المطبوعات المصطلحية من كل أنحاء العالم سواء تلك المتصلة بالأسس والمعايير أومجموعات المصطلحات المتخصصة، كما يقوم المركز بتقديم المعلومات عن المطبوعات الصادرة والمشاريع الجارية، وتنظيم مقررات في علم المصطلح، وتقديم المشورة للمؤسسات المعنية بالمصطلحات.

كما أسهمت المنظمة الدولية للتقييس (iso) في تكريس النظرية المصطلحية العامة، والتقييس (/ normalisation standardisation)مصطلح مأخوذ من لغة الصناعة، ظهر تقريبا في سنة ١٨٧٣م في الإنجليزية والفرنسية، ويفيد ضبط مواصفات ومعايير المواد المصنوعة من حيث خصائصها الفنية والتجارية المطلوبة: المقياس، المتانة، الجودة، السلامة، الثمن...وما الى ذلك

من مواصفات معتمدة وطنيا ودوليا في صنعها،والمشروطة لتسويقها،وتضطلع بهذه المهمة مؤسسات دولية لها فروعها الوطنية وعلى رأسها هذه المنظمة أي (iso) التي تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الشروط والتي لها فروع التقييس اللغوي، ولها سلطة علمية تشريعية بالاعتماد على مبادئ التقييس المتفق عليها دوليا أووطنيا.

ولذلك اعتمدت اللسانيات والمعجمية هذا المصطلح(أي التقييس) ومفهومه وهويفيد اختيار صيغة أواستعمال مصطلح أوتعبير معين من عدة مصطلحات كثيرة مترادفة متنافسة،وأحيانا متداخلة للتعبير عن شيء أومفهوم واحد. ولذلك تقترح هذه المنظمة جملة من الأدلة تشتمل على مقاييس ومواصفات وذلك من أجل تطبيقها في المؤسسات المصطلحية الدولية عامة،منها:

- دليل مبادئ التسمية.
- دليل التوحيد الدولي للتصورات والمصطلحات وتعريفها.
- معجم مفردات علم المصطلح.

أما بالنسبة لعلم المصطلح في الوطن العربي فلقد وضعت له مقاييسه العربية الدولية حيث أسست له نظرية جديدة، تم التركيز فيها على المبادئ اللسانية والرياضية والحاسوبية،تعتمد على الكيف والكم وعليها المعول لاختيار المصطلح أوالمدخل المعجمي المقيس، ونعني بذلك المبادئ:

أ. الاطراد أوالشيوع:بأن يسند أعلى رقم للمصطلح الأكثر شيوعا في المصادر والمراجع المتخصصة فيه.

ب - سير التداول: وفيه يسند أعلى رقم للمصطلح الأقل حروفا من غيره دعمًا لإيجازه وبالأحرى الثلاثي منه لأنه متمكن كمًا في العربية حسب سيبويه ومنه يتيسر الاشتقاق والتوليد.

ج -الملاءمة: وبمقتضاها يختار المصطلح حسب الميادين المستعمل فيها ويسند أعلى رقم للمصطلح الأقل توزيعا على العلوم الأخرى دعما لقوته الاصطلاحية التي تتشتت عندما يستعمل في علوم كثيرة.

د. التوليد اللغوي والمعجمي: وبمقتضاها يسند أعلى رقم للمصطلح الذي تتولد منه مشتقات أكثر من غيره.١٥

كما يتناول علم المصطلح ثلاثة جوانب تتصل بالبحث العلمي:

أولا: في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة(الجنس، النوع، الكل والجزء)المتمثلة في صورة أنظمة المفاهيم التي تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة.

ثانيا: البحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم.

ثالثا: البحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعية في ذاتها.١٦

وقد قدم كل هذه الجهود هؤلاء الأفراد لكي تحد من مشكلة ضبابية المصطلح لكنها تبقى جهودا نظرية تسعى إلى التطبيق، ولم تتجاوز بعد مرحلة التنظير، لأنها تحتاج إلى دعم مادي وبشري في نفس الوقت حتى نستطيع رؤية هذا العلم في صورته الناضجة، فإذا وجدت هذه الجهود من يتبناها نستطيع القول أننا سوف نجتاز عقبة التعدد والضبابية والفوضى في جزئها المفهومي، ولكن إذا بقيت مجرد كتابات نظرية على الورق فإننا دائما نبقى في حالة تبعية للمصطلح الذي يبتكره غيرنا.

٣- إشكالات المصطلح وأسبابها:

أ- مشاكل المصطلح:

واجه المصطلح اللغوي في التراث العربي عددا من المشاكل يمكن تحديدها فيما يلي:

- **عدم وضوح المفهوم:**

المفهوم هوالأساس الذي تبنى عليه المصطلحات،لذلك يشكل عدم وضوح المفهوم مشكلة كبيرة في اختيار المصطلحات « وليس المقصود بعدم وضوح المفهوم أن واضعه غير مدرك لمضمونه، بل يتضمن ذلك الإشارة إلى عدم وضوح صورة المفهوم في كتاباتهم أوقصور عباراتهم عن تقديم المفهوم بشكل واضح.»١٧

- **عدم ذكر الحد أوالتعريف:**

يشكل الحد أوالتعريف المدخل الأساسي لتوضيح المصطلح وتحديد مفهومه الذي يتميز به عن غيره،ومن هنا كان لابد لواضع المصطلح أن يقدم مصطلحه من خلال حده أوتعريفه على أقل تقدير ليوفر على القارئ جهد البحث عن مدلول المصطلح، ولكن إذا نظرنا إلى المصطلحات اللغوية والنحوية نجد عددا وافرًا منها وبخاصة في بدايات العمل النحوي قد قدمها أصحابها دون

حدّ أوتعريف لها.ونجد مثل هذا الأمر عند خلف الأحمر في غير موضع من كتابه " مقدمة في النحو" الذي يضع فيه مصطلحات دون حدّ أوتعريف مثل قوله:« الرفع يأتي من ستة وجوه لا غير وهي: الفاعل وما لم يسم فاعله، والابتداء وخبره، واسم كان، وخبر إن، فكل ما أتى من الرفع بعد هذا فهومن هذه الستة، وراجع إليها،وجزء منها.»١٨ ولا يورد بعد ذلك أي تعريف أوحدّ للمصطلحات المذكورة، لعل السبب راجع إلى كونها معروفة في عصره وواضحة في ذهنه، وهوما جعله يعرض عن تقديم تعريف لها ليتضح مدلولها، ولكنه نسي أنه يكتب لأجيال تأتي بعده، وتحديد المصطلح يمثل الركيزة والدعامة الأساسية له، فالمصطلحات تعتبر مفاتيح العلوم، فما من علم إلا وله منظومة من المصطلحات تشكل جزءا من بنيته النظرية وما من سبيل إلى سبر أغوار العلوم إلا التواصل بمنظوماتها المصطلحية،« إذ المصطلحات هي مجموعة الدوال التي تكون مدلولاتها مضمون العلوم(...) ولا يمكن لعلم أن ينموويتطور ما لم يتمتع بمنظومة من المصطلحات كفيلة بتغطية شاملة وغير متداخلة لمضامينه.»١٩

والابتعاد عن التداخل المصطلحي كفيل بإزاحة الجدل القائم حول غموض المصطلح وافتقاره للتعريف المحدد، وهذا التحديد هوالذي يضمن للمصطلح الاستمرارية، ويكسبه القدرة على التعبير عن مفاهيمه، وهذا إذا تقيد واضع المصطلح بمبدأ التعريف والتحديد، لكن هذا المعيار لم يكن متوفرا في تراثنا العربي، وذلك أن القدامى كانوا على دراية بتلك المصطلحات ومفاهيمها، ولكن الذين جاؤوا من بعدهم وجدوا الأمور مستعصية،فالزجاجي نجده قد وضع مصطلحات دون تعريف من مثل :الفاعل، المفعول به والنعت والتوكيد والمبتدأ والخبر وحروف الخفض(الجر)، وهذا حال عدد من المصطلحات عند العلماء، وهم في نظرهم أنها معروفة ومتداولة لا تحتاج إلى تعريف، ولكن كان من الأجدر تدبرهم لمثل هذه الأمور يكتبون لفترات لاحقة وجيل غير جيلهم، فلذلك يعد تحديد المصطلح مهما وضروريا لتحقيق التواصل.

• ـ تعدد المصطلحات:

المقصود بالتعدد هوما يعترض المصطلحات من تعدد وكثرة المصطلح الواحد للمفهوم الواحد، سواء كان ذلك اللفظ الواحد على مصطلحات متعددة، أوتعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد. فكثيرا ما نجد للمفهوم الواحد عددا من المصطلحات في اللغة نفسها التي وضع فيها المصطلح« وقد ينجم التعدد عن اختلاف النظرة التي روعيت عند وضع المصطلح، ويغلب أن يكون بعض ما تعدد من المصطلح الواحد مبنيا على نظر غير دقيق، من ذلك أن الوترين الصوتيين يسميان في الإنجليزية تسميات كثيرة هي الآتية، ونظائرها العربية بإزائها:

الوتران الصوتيان	vocal cords
الحبلان الصوتيان	vocal bands
الثنيتان الصوتيان	vocal folds
الشفتان الصوتيان	vocal lips
الطيتان الصوتيان	vocal ledges
الحزامان الصوتيان	vocal ligaments»٢٠

حيث ظهرت هذه المشكلة بشكل واضح في الأعمال المعجمية وغير المعجمية، نتيجة لقيام جهات عديدة باختيار المصطلحات،مما أدى إلى وجود كلمات مختلفة للمصطلح الأجنبي الواحد في أقطار عربية مختلفة، وكذلك في البلد العربي الواحد، أي أن هذا التعدد للمصطلح الواحد نجده في مختلف البلاد العربية أي كل بلد يتداول مصطلحا خاصا به، كما نجد هذه الظاهرة كذلك في البلد الواحد، حيث يلجأ العالم أوالباحث أوالمترجم إلى استخدام مصطلحات تختلف عن باحث آخر على الرغم من أنهم ينتمون إلى القطر ذاته.

غير أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على اللغة العربية فقد شاعت عند علماء الغرب عندما أخذوا ينظرون إلى اللغة العربية، نجدهم حين يتعرضون لمصطلحي "المهجورة والمهموسة"اللذين استخدمهما سيبويه يختارون لها ألفاظا مختلفة فيختار لهما المستشرق"هنري فليش"(/voiced voiceless)ويختار لهما غيره (/lenis fortis).٢١ وإذا وجدنا هذه الظاهرة عند العلماء باختلاف مشاربهم فالمشكلة الكبرى عندما يقع التعدد عند العالم الواحد على نحوما نجده عند "إبراهيم أنيس" في مصطلح"vowel "الانجليزي، فيستخدم له في كتابه "الأصوات اللغوية" مصطلح "أصوات اللين"، ونجده يستخدم له في كتابه "من أسرار اللغة"مصطلح "الحركات"، فنلاحظ هنا التعدد في استخدام المقابل العربي للمصطلح الغربي الواحد.٢٢

ولم يتوقف أمر التعدد عند هذا الحد، لأن الظاهرة امتدت إلى أن يتعدد المصطلح داخل النص الواحد، مثلما حصل مع

"صبحي الصالح" فنجده عندما يتعرض لمصطلحي suffixe وpréfixe يستخدم لهما مصطلح "صدور وكواسع"، مرة و"السوابق واللواحق"مرة أخرى، فمثل هذا التعدد داخل النص الواحد من طرف المؤلف الواحد من شأنه خلق اضطراب وضبابية وعدم الاستيعاب من جهة أخرى.

فالمصطلح في مفهومه الشائع والحقيقي لم يكن معنيا إلا بتصور واحد معنى ذلك أن كل دال يجب أن يقابله مفهوم(مدلول) واحد لكي نضمن عنصر التوحيد المصطلحي، لذلك كان من المفترض لأي صوت من الأصوات الدالة ألا يحمل على التعددية لاحتواء ذلك المتصور ما دام ذلك هوحال اللغة، ولكن في غياب الجهة العلمية التي من مهامها الترجمة العلمية للمصطلحات ورعايتها وتوحيدها، سوف تخلق نوعا من الاضطراب والضبابية حول العديد من المفاهيم، ففي وطننا العربي نجد أن المشكلة قد اتسعت وتوسع مداها،وأصبحت ظاهرة التعدد للمصطلح الواحد سمة جوهرية في كتاباتهم . فكل باحث يتزعم مصطلحه ولا يبالي بالمفهوم العام له وخاصة« أن عملية الاصطلاح بالوضع أوالترجمة مازالت عملية فردية في المقام الأول، ولأن هذه اللغة في الأصل تقول أيضا بالترادف، فإن اختلاف هذه المعيارية وفق أسس الاصطلاح من فرد إلى آخر سوف تُخلف عنها مصطلحا مبتثرا واهنا لا يقوى على حمل التصور فيحاول آخر أن يبحث عن صوت دال آخر.»٢٣

ومن خلال هذه التوجهات في التعامل مع المصطلح، نرى أن هذه الإشكالية قد تعطل فاعلية البحث خاصة أنها لا تبالي بلغة العلم الذي جاء منها هذا المصطلح، وتبقى المجادلة رهينة البحث، والضبابية تحوم حوله، وبدلا من أن نتواصل مع العالم في أفقه الواسع، نجد أمامنا هذه العقبة التي تحول دون ذلك، فنبقى في تراجع دون الاستفادة مما يصلنا ونبقى ندور في حلقة مفرغة ليس لها أساس من الدقة.

ب- أسباب هذه المشكلات:

هناك أسباب كثيرة تسببت في تشكل مشاكل المصطلح اللغوي وقف بعض العلماء على بعضها، حيث تحاول هذه المداخلة تبين هذه الأسباب وتوضحها:

- من الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه المشاكل في المصطلح حداثة هذا العلم في العربية، فلقد كان احتكاكهم بهذا العلم بدءا بكتابات" إبراهيم أنيس" .و« تميزت هذه الحقبة (أي التي جاء فيها إبراهيم أنيس) بأنها حقبة التأثر المباشر بالعلم النابت في منابت غربية خالصة فكان الباحثون يذهبون إلى الدول الغربية لاستقاء هذا العلم من منابعه،غير أنهم لم يحاولوا أن يجددوا فيه فجاءت دراساتهم مقلدة للغربيين في غالبها، ودخلت المصطلحات الأجنبية على هيئتها دون اختيار المقابل العربي، فلما جاء من بعدهم حاول بعضهم أن يضع مصطلحات عربية فكانت الاجتهادات الفردية التي أدت تلقائيا إلى تشكل العيوب والمناقص في المصطلحات. »٢٤ والسبب في ذلك غياب الهيئات العاملة على العناية بالمصطلح لأنها ظلت رهينة التطور الغربي السريع لهذا العلم حيث لم تستطع مواكبته واستيعابه في حينه.
- الاجتهادات الفردية: فعلى الرغم من قيام مؤسسات وهيئات علمية بخدمة المصطلح إلا أنها قصرت جميعها عن الوفاء بمهمتها، الأمر الذي دعا الأفراد إلى السير حثيثا في تعريب المصطلحات فأصاب بعضهم وجانب الصواب بعضهم الآخر، ومن هنا ظهر التعصب لمصطلحات بعينها، لأن الذي يعرب مصطلحا ويأتي آخر ويعرب نفس المصطلح لا يتراجع أحد عن مصطلحه الذي وضعه حتى وإن كان الذي جانبه الصواب مقتنعا بأن مصطلح غيره أدق وأشمل من المصطلح الذي ابتكره هو.
- تنوع البيئات التي ظهر فيها المصطلح مما أدى إلى اختلاف مفهوم المصطلح فمن ذلك"المورفيم" فهويقوم لدى علماء اللغة الأمريكية مقام"المونيم"وكذا لدى أتباع مدرسة جنيف، و"المورفيم" لدى مارتيه يدل على العناصر النحوية كالسابقة واللاحقة. وكذلك من الأسباب التي خلقت مثل هذه المشاكل هوتأثر بعض الباحثين والمترجمين بثقافات غربية مختلفة.
- سوء فهم المعربين لمفهوم المصطلح، فمثلا نجد بعضهم يترجم بعض المصطلحات انطلاقا من فهم معين، ونجد غيرهم يترجمونها من منطلق آخر غير منطلق الفريق الأول،وقد يعجز المعرب عن إدراك حقيقة هذا المصطلح،فيستخدم له صيغة أجنبية ويغير أصواته ليدل بذلك على البيئة التي ينتمي إليها المصطلح من جهة، وليعطيه خصوصية يتميز بها عن غيره من مشتقات اللفظة العربية، ومثال ذلك عندما عرب مصطلح" phonology "

ب"صوتولوجيا" فاستخدم أصل اللفظ العربي (صوت) واستخدمت إلى جانبه الصيغة الأجنبية التي لا تستخدمها العربية ليدل على أن لهذا المصطلح دلالة خاصة غير الدلالات المنتقاة من الألفاظ المشتقة من أصل اللفظة العربية، فهذه الظواهر تقود إلى اختلاف المصطلح من شخص لأخر تبعا للمنطق الذي انطلق منه في التعامل مع المصطلح.٢٥

- الاقتصار على لغة أجنبية واحدة في نقل المصطلح الي العربية سيحد من وضوح المعنى لدى الناقل خاصة اذا كان هذا المصطلح له حمولة ثقافية غير الثقافة التي نقل منها، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الأخذ من أكثر من لغة أجنبية يستدعي أن يكون المعرّب (المترجم) واعيا لطريقة التعريب وإلا فإن ذلك سيقود إلى التعدد المصطلحي ومن أسبابه كذلك اختلاف الثقافات التي يتأثر بها أوينقل منها واضعوالمصطلحات وناقلوها« فالذين يأخذون من الثقافة الفرنسية يلتزمون منهجا معينا يختلف عن منهج أولئك الذين يأخذون من الثقافة الإنجليزية، ونلحظ هذا في الترجمات التي قام بها عدد من الباحثين لكتاب دي سوسير. »٢٦ فلذلك نجد اختلافا بين الذين نقلوا من اللغة الفرنسية والذين نقلوا من اللغة الإنجليزية فكل لغة تعمل على التأثير فيما يخص الناقل أوالمترجم.
- ضعف الصلة بين مؤسسات وجامعات المشرق والمغرب مما أدى إلى استعمال كل واحد منها مصطلحات مختلفة مما يؤدي إلى الاضطراب في المفهوم، وقد ينجم عن سوء الفهم للأصل سوء الترجمة لا محالة عن اللغة المنقول عنها، لذلك أصبح المصطلح وتحديده وسبل نقله يشغل حيزا واسعا في فكر وأعمال علماء العربية على اختلاف تخصصاتهم، لتواكب التطور العلمي والتكنولوجي من ناحية وتطور الأبحاث والدراسات الأدبية والفنية من ناحية أخرى. ويعد عجز القائمين على اللغة العربية عن مسايرة هذا التطور -الناجم عن مثل هذه المشاكل- حائلا دون استيعابه، كما يبقى من المشاكل المستعصية أمام فهم المصطلح هي إشكالية الترجمة،فالترجمة في مفهومها الواسع هي « فعل ثقافي يعبر عن انجاز اجتماعي نشيط هادف وبناء، يرمي إلى توسيع دائرة الحوار والمعرفة في بيئة لشحذ فعاليته لاستيعابه لأكبر قدر من حصائد المعارف الإنسانية، واكتساب خبرات الآخرين لتكون سلاحه في التطور والارتقاء والمنافسة ثم العطاء الحضاري الثري وهي مفتاح الأمم لتلافي الانغلاق الفكري من جهة،والتخلص من التبعية المطلقة المفضية إلى الذوبان في جهة أخرى. »٢٧

ولا يمكن للترجمة أن تكون تواصلا مستمرا وتفاعلا حيا إلا إذا كانت تعبيرا صادقا عن إرادة قوية لتغيير الواقع واستعدادا لحوار عميق مع انجازات وفتوحات العلم لتحويلها إلى وقود يغذي حركة التحول الشامل في المجتمع، ومن ثم تكون الكتب المترجمة دالة على المضمون الفكري للتطور الاجتماعي للذاتية الحضارية في اتصالها بالعالم الواسع واستجابة لقضايا المجتمع وإشباعا لقدرته على النهوض، وقد أثبتت المسيرة التاريخية للإنسانية عبر العصور أن ازدهار الترجمة يتزامن مع ازدهار المجتمع.ولكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو:هل هذا ينطبق وواقع الترجمة في الوطن العربي؟

إذا حاولنا أن نعطي صورة حول واقع الترجمة في الوطن العربي فإننا نلاحظ أنها تعيش أزمة خانقة واضحة داخل المجتمع،وتعاني من مشكلات مختلفة على جميع الأصعدة انعكست سلبا على وضعيتها المزرية مقارنة بحركة الترجمة في أنحاء العالم ومن هذه المشاكل نذكر:

١. غياب التخطيط والتنظيم .
٢. قلة المترجمين المقتدرين.
٣. الاختلال في الأعمال المترجمة .
٤. العجز عن ملاحقة التطور العلمي.

١. غياب التخطيط والتنظيم :إن الترجمة في الوطن العربي تعاني من ظاهرة الفوضى بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني التفرق والارتجالية والعشوائية والفردية لأن هناك من المترجمين من يلجأ إلى ترجمة كتاب بدافع ذاتي أنه اطلع على المضمون فأعجبه وبالتالي يلجأ إلى ترجمته،وأيضا قد يلجأ الناشر إلى تكليف أحد بترجمة كتاب وذلك من أجل جني أرباح مالية،فالمسؤولية هنا لا تلقى على المترجم لوحده وإنما هناك هيئات يجب أن يلقى عليها جزء من المسؤولية، لأنه إذا كان هناك من المترجمين من يستغلون مهنتهم هذه في الترويج للثقافة الاستهلاكية وكسب الأرباح من ورائها

فإن هناك إلي جانبهم شريحة من المبدعين المخلصين من ذوي الهمم العالية الذين آلمهم واقعهم المتردي وأحسوا بالالتزام نحوثقافتهم ولغتهم فحاولوا جهدهم إثراءها من خلال الترجمة التي يمارسونها علها تسد ثغرة أوثغرات في الفراغ الهائل الذي تعاني منه المجتمعات العربية في هذا الميدان.٢٨

على الرغم مما تحمله بعض الترجمات من قيمة علمية عالية إلا أنها في غياب الخطة الشاملة والإطار المنظم الذي يدرجها في سياقها ويوجهها نحوغايتها تذهب ضحية الفراغ المؤسساتي وتبقى محرومة من أداء دورها المنوط بها في دعم مشروع النهضة العربية .

٢. قلة المترجمين المقتدرين:

إن الترجمة عمل شاق، تتطلب جهدا فكريا مركزا، ووقتا كافيا ومؤهلات ثقافية خاصة، وتمكنا في اللغة الأم واللغات المترجم عنها، وذوقا فنيا مرهفا يلتمس مواطن البلاغة والجمال في كلتا اللغتين اللتين يتعامل معهما.

وعلى الرغم من وجود مدارس ومعاهد تعلّم فن الترجمة في عدد كبير من البلدان العربية إلا أن مستويات خرّجيها مازالت محل نظر، إذ يشتكي عدد من الباحثين من المستوى المتدني لبعض المترجمين والذي يتجلى في ضعفهم الثقافي وعدم تمكنهم من اللغة العربية مما جعل أعمالهم المترجمة تتميز بالركاكة والضعف.٢٩

ومنها أيضا ميل الكثير من المترجمين إلى تعاطي الترجمة الفورية عن طريق العمل في المؤتمرات الدولية، لأن ذلك يتيح لهم الحصول على مكافآت مغرية وبذلك أصبحت ترجمة الكتب التي تعد ضرورة حيوية وملحة تواجه منافسة شديدة من هذا الجانب الذي يكرس ضعفها وتأخرها .لأن المترجم في المنظمات الدولية والمؤتمرات يلجأ إلى إطالة المناقشات وقد لا يصل إلى اتفاق مرجو، مما يؤدي إلى توتر العلاقات بين الأطراف المعنية، وفي هذا الصدد يقول القاسمي: « وكم من مرة لاحظت في المؤتمرات الدولية نقاشا يحتدّ وجدلا يتفاقم نتيجة عدم استطاعة الترجمان (المترجم الفوري) نقل أقوال المتكلم بأكملها، أوبسبب نقله لمعان لم يرم إليها المتكلم ولم يقصدها بتاتا.»٣٠. وهذه الإشكالية نابعة من ذات المترجم لأن له أغراضا وأهدافا من هذه العملية وليس هدفه تفعيل الحركة الأدبية والنهوض بها، لذلك لا يستطيع أن يتواصل مع المتكلم لأن لكل واحد وجهة نظره.

وحل هذه المشكلة يكمن في انتقاء المترجمين انتقاء دقيقا يخضع لمراعاة المواهب والميول التي تعد الأساس الأول لتكوين المترجم الجيد والعامل القوي الذي يعينه على تحمل مشقة الترجمة ومتاعبها.

٣. الاختلال في الأعمال المترجمة:

فيما يخص الاختلال الذي تعاني منه الترجمة في الوطن العربي فهوناجم عن أغلب الإنتاج المترجم الذي تغلب عليه العلوم الاجتماعية والإنسانية والسياسة والأدب والتاريخ والنقد، وتأتي كتب التسلية أوالكتب التعليمية في المرتبة الثانية التي تدّر الربح الوافر والسريع لدور النشر، بينما في المقابل لم تحظ الكتب العلمية والبيولوجيا والزراعة والعلوم الأساسية كعلم الوراثة، الهندسة البيولوجية والمعلوماتية وعلم الكمبيوتر وغيرها بالشيء الكثير من الترجمة على الرغم من أنها تشكل طليعة التطور العلمي والتكنولوجيا الحديثة .

وليس هناك من تفسير منطقي لهذه الظاهرة الغريبة التي تطغى على حركة الترجمة في الوطن العربي سوى أنها تفتقر افتقارا شديدا للوعي الحضاري وتفتقد المنهج الهادي الذي يرسم لها سبيل الخلاص، ذلك أن جميع التجارب التاريخية والحديثة على السواء أثبتت أن الأمم التي اقتحمت ميدان الترجمة لتبني كيانها الثقافي وتدعم وجودها الحضاري،ركزت كلها منذ بداية نهضتها على العلوم الأساسية والتطبيقية، ولم تكن العلوم الاجتماعية والإنسانية تجلب اهتماما أوتحظى منها بأهمية أكبر من العلوم الأخرى .٣١، لأن تطور المجتمعات يكون من خلال إعطاء كل علم حقه من الترجمة دون تغليب كفة على أخرى.

٤. العجز عن ملاحقة التطور العلمي:

يكاد يتفق معظم الدارسين على أن الترجمة في الوطن العربي عاجزة عن ملاحقة الحركة العلمية العالمية التي تخطوفي كل يوم أشواطا واسعة، وتتجاوز معارف جديدة إلى أخرى أكثر جدّة، وتتطور في ظلها الآليات والمناهج والنظريات تطورا سريعا مطردا.

وفي غياب لجان عربية مختصة في رصد ما يصدر في العالم من كتب جديدة، تبقى حركة الترجمة خاضعة للمصادفة، ومتأخرة عن الركب العلمي، الأمر الذي

يكرس حالة التخلف العام ويربط العرب بغيرهم يستقبلون اختراعاته وابتكاراته في دهشة واستغراب، ثم يسارعون إلى استهلاكها دون استيعاب،مما يوقعهم في مشكل عويص وهوأنهم لا يخضعونها للدراسة والتحليل مما يجعلهم عاجزين عن ملاحقة التطور العلمي التكنولوجي في جميع الميادين.

ولعل مقارنة بسيطة بين واقع الترجمة العربية حاليا وبين ما كانت عليه في القديم فإننا نلحظ فروقا واسعة في الحالتين حيث « كان للترجمة شأن كبير أيام الإمبراطورية البابلية حينما أنشأت الدولة جهازا مركزيا للترجمة لبث الرسائل الرسمية، كما ازدهرت الترجمة في العصر العباسي حينما أنشأ الخليفة المأمون ابن هارون الرشيد "دار الحكمة"ببغداد والتي قام مترجموها بنقل فلسفة اليونان وعلوم الهند وآداب الفرس إلى اللغة العربية.»٣٢

ولم تقتصر الترجمة على العرب فحسب، بل إن أمما كثيرة أقبلت وأفادت من الترجمة، فأوربا نفسها اتجهت في عصر النهضة الأوربية إلى ترجمة مختلف العلوم العربية، واعتمدت اليابان على ترجمة علوم الغرب في أول نهضتها المعاصرة، وحتى الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وألمانيا وغيرها من الدول الصناعية المتطورة تعني بالترجمة للإطلاع على أبحاث غيرها في الميادين العلمية المختلفة.ولقد أشارت إحصائية نشرت مؤخرا عن تعليم اللغات الأجنبية في الجامعات الأمريكية إلى ازدياد ملموس في إقبال الطلاب الأمريكيين على تعلم اللغة اليابانية وهذا مؤشر على أن أمريكا أخذت تتطلع إلى الاستفادة من التطورات العلمية في اليابان.

وفي الختام، فإذا كان من العسير فرض منهجية إجبارية على العلماء في التعامل مع المصطلح وترجمته فإنه من الممكن البدء بالاتفاق على الخطوط الرئيسة والدعوة إلى التأني قبل طرح المصطلح للاستعمال ويجب أن لا ننسى أن أهم معايير لقياس نجاح المصطلح هومدى شيوعه وتقبله بين أبناء المهنة الواحدة فلا فائدة من مصطلح يظل حبيس الأدراج وكم من مصطلحات تقرها المجامع اللغوية دون أن يكتب لها الرواج أوالاستحسان عند أهل الاختصاص.

هوامش البحث:

١ ـ ينظر:مصطفى طاهر الحيادرة،من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول،عالم الكتب الحديث، ط١، الأردن،٢٠٠٣،ص١٣.

٢ ـ الجوهري، الصحاح،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ج١، مادة"صلح"، دار العلم للملايين، ط٢، بيروت،١٩٧٩.

٣ ـ الزبيدي، تاج العروس، مادة"صلح".

٤ ـ المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٥٤.

٥ ـ علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، لبنان، ٢٠٠٣، ص١٥.

٦ ـ محمد رشاد الحمزاوي،المعجمية" مقدمة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها"، مركز النشر الجامعي، تونس،٢٠٠٤، ص٢٥٤.

٧ ـ ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي،ص١٥.

٨ ـ محمود فهمي حجازي،الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة،١٩٩٥.

٩ –عالم لسانيات نمساوي،ولد في ١٨٩٨ بوسلبورغ وتوفي بالنمسا في ١٩٧٧.

١٠ ـ مصطفى طاهر الحيادرة، المرجع نفسه، ص١٩.

١١ ـ علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص٧.

١٢ ـ المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، ص٥٤.

١٣ ـ محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية" مقدمة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها"،ص٢٥٥ ـ ٢٥٦.

١٤ ـ ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، الكتاب الأول،ص٢١.

١٥ ـ ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية" مقدمة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها"،ص٣١٧.

١٦ ـ ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، الكتاب الأول،ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٧ ـ المرجع نفسه، ص٨٣.

١٨ – خلف الأحمر،مقدمة في النحو،تحقيق:عز الدين التنوخي،مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم،دمشق،١٩٦١،ص٥١.

١٩ ـ المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، ص ٢٠٥.

٢٠ ـ سمير شريف استيتية، اللسانيات(المجال، الوظيفة والمنهج)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،ط١، ٢٠٠٥، ص٣٦٩.

٢١ ـ مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي،الكتاب ٣،ص ١٢٠ .

٢٢ ـ ينظر: المرجع نفسه،ص ١٢٠

٢٣ ـ عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٢، ص٣٦٤.

٢٤ ـ مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي،الكتاب ٣،ص١٣٥.

٢٥ ـ ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ص١٣٩.

٢٦ ـ المرجع نفسه،ص٥٥.

٢٧ ـ المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها،ص١٧.

٢٨ ـ ينظر: المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها،ص٢٧.

٢٩ ـ ينظر: المرجع السابق،ص٢٨.

٣٠ ـ علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص٢٠٦.

٣١ ـ ينظر: المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، ص٣٠.

٣٢ ـ علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص١٩٣.